

## الفصل الخامس

### نتائج الدراسة وتفسيرها

إن من أهداف هذه الدراسة هو إثبات أنّ عملية التّكامل المنهجي بين علم القراءات والتفسير أمر ممكن، ويمكن أن يُطبّق في دار القرآن والمعاهد التابعة لها. وقد أُجريت هذه الدراسة على ما هو ممارسٌ بدار القرآن والمعاهد التابعة لها، وذلك لأن الباحث يرى ضرورة السعي لتطبيق عمليّة التّكامل، ويجب على دار القراءان والمعاهد التابعة لها أن تؤكد ذلك حتى تكتمل الفائدة للدارسين. وإنّ فكرة التّكامل هي فكرة جديدة لم يسبق لأحد الباحثين أن قال بها من قبل، وفي الدراسات السابقة ذكر ذلك.

المبحث الأول: نتائج الدراسة ومناقشتها

لقد جاءت النتائج في شكل إجابات على أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

- السؤال الأول: هل هناك نتائج من صلاحية استبانات التّكامل المنهجي بين التفسير وعلم القراءات؟

لقد اختار الباحث أفراد العينات من طلاب دار القرآن والمعاهد التابعة لها، وذلك لأنهم يشاركون في دراسة التفسير والقراءات مباشرةً. والأسببونات تدور حول المواد التي يتعلمونها، وقد صحّ أخذ المعلومات منهم. وقد ارتكز الباحث على ثلاثة مقاييس وهي التّصور، والتّقييم، والإمكانية. وأنّ التّصور عبارة عن مدى رؤية الطلبة للتّكامل المنهجي في دراسة التفسير والقراءات، والتّقييم عبارة عن مدى قوة إدراك الطلبة معاني التّكامل المنهجي في الكتب التفسيرية بصفةٍ عامةٍ، لا سيما الكتاب المقرّر في معاهدهم بصفةٍ خاصّةٍ، وأما الإمكانية فهي عبارة عن مدى مقدرة الطّلاب على استيعاب معاني الآيات القرآنية وتفسيرها، وتحديد قراءتها. تجويدية. وقد قام الباحث بمناقشة الاستبانات مع المتخصصين في مجال الإحصاء وأنهم قد اتفقوا على صلاحيتها بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للإجابات. وقد قام الباحث أيضاً بالاختبار وتصفية كلٍ منها، وذلك باختيار درجة ألفا (Alfa) على كل المقاييس، مع إدراك

درجة متوسطاتها (Min). ثم أجرى الباحث عملية الملاحظات الدقيقة نحو الاستبانات، وذلك من عملية استطراد البيانات المتطرفة (Data Outliers)، وطبيعية توزيع البيانات (Normality of Data Distribution). وبعد قيام الباحث بجميع ما ذكر، ظهرت النتيجة: أن البيانات صالحة للاستبيان. وقد عرض الباحث جميع ذلك مع اختبارها وتأكيدها المتخصصين لذلك في الفصل الأول مستشهداً بالجداول والصور الإحصائية. والخلاصة من السؤال الأول، أن الاستبانات التي استخدمت في هذه الدراسة صالحة للاستبيان. ويُفهم من هذه الإجابة، أن الفرضية الصفرية مرفوضة وهي استبانات التكامل المنهجي بين التفسير وعلم القراءات غير صالحة للاستبيان، وثبت عكسها وهي الفرضية البديلة: استبانات التكامل المنهجي بين التفسير وعلم القراءات صالحة للاستبيان.

• السؤال الثاني: ما مدى استيعاب المفسرين للتكامل المنهجي في مؤلفاتهم وتقديم بعض نماذج الكتب المعنية بذلك؟

وقد عرض الباحث في الاستبانات اختلاف الكتب التفسيرية، ومن جملتها مقررات بالمنهج المطبق بدار القرآن كالجلايين المنير، وقد قام الباحث بعرض أمثلة التكامل المنهجي بين التفسير والقراءات مستشهداً في ذلك بكتاب الشهيرة بمباحث القراءات. منها تفسير الإمام الطبري المشهور بالقراءات السبع، والقرطبي بالقراءات العشر والشواذ واللباب في علوم الكتاب بالقراءات العشر والشواذ وإطار كلام اللباب أوسع وأصح من القرطبي كما ذكر الباحث في الفصل الثاني.

إن دراسة التفسير على الشكل التكاملي بين التفسير وعلم القراءات موجود ومستعمل قديماً وحديثاً، فانتشر استعمالها في كثير من الكتب التفسيرية وإن كان استعمالها في غير باب معين أو موضوع معين ككتاب التفسير بالقراءات. وهذا فقد عرض الباحث بعضاً من الأمثلة الموجودة في الفصل الثاني، وذلك فيما يتعلق بالتكامل المنهجي في بعض الكتب التفسيرية وقد وضّح الباحث سر اختيار بعض الكتب وترك الباقي منها. وقد ذكر الباحث أنواع التفسير الناجمة من اختلاف القراءات مع تأثيرها في توسيع المعاني القرائية، وقد قسم

الباحث بعض مناهجهم في تفسير آي الذكر الحكيم مستشهداً بنصوص كتبهم، وذكّر ذلك في الفصل الثاني.

وفي الحقيقة، أن وجود القراءات مع التفسير في كتاب واحد شيء جديد، كما أفرد العلماء تفسيراً للأحاديث النبوية، وسميت تفسيراً بالمأثور، كما تحدّث بعضُ المفسّرين المتصوّفة عمّا وراء خفيّة المعاني القرآنية، وسميت تفسيراً إشارياً، وهذا ما جرى عليه العلماء قديماً وحديثاً، ولكن لم يقوموا بفراد التفسير مع القراءات في كتاب واحد، فسُميت تفسيراً بوجوه القراءات. وهذه العملية (التكامل الملهجي بين التفسير وعلم القراءات) سوف تفتح باباً جديداً في الساحة العلمية. ويُفهم من هذه الحاجة، أن الفرضية الصفرية مرفوضة وهي لم توجد كتب تفاسير معنية بالقراءات، وليست هناك علاقة بين التفسير، والقراءات، وثبت عكسها وهي الفرضية البديلة: وجود كتب تفاسير معنية بالقراءات وتفسير القراءات وهناك علاقة بينهما.

• السؤال الثالث: هل تستطيع دار القرآن والمعاهد التابعة لها قبول دراسة التفسير

والقراءات على شكل التكامل؟

أطال الباحث كلاماً متعلقاً بتاريخ دار القرآن والمعاهد التابعة لها، وذلك عن نشأتها، وتطوّرها، وما قدّمت دار القرآن من العلوم، وإذا رجعنا إلى بداية تأسيسها وجدنا أن دراسة التفسير قد مرّت بجهود عديدة وذلك منذ سنة 1960م. فدراسة التفسير تتقدّم خطوةً بعد خطوة حتى انتهت إلى غايتها في أحسن الأحوال، ولا سيما، فقد انشأت دار القرآن إلى مستوى الجامعة الإسلامية. فينبغي أن يرتقي نظام التعليم أيضاً، وأن دراسة التفسير والقراءات بدار القرآن بدأت من أول تأسيسها. وفي زمن قامت المعاهد الأخرى بتدريس التفسير والقراءات بنفس المناهج التي تُلقيت بها بدار القرآن، وعلاوةً على ذلك، فينبغي لدار القرآن أن تتقدّم خطوات عن المعاهد الأخرى لأنها تُعتبر أساساً غيرها.

وفي الفصل الثالث، ذكر الباحث طريقة تدريس القراءات والتفسير بدار القرآن والمعاهد التابعة لها تحقيقاً لوجود التكامل، وزاد على ذلك عند الفصل الرابع، تحليل الاستبانات المتحصّلة من دار القرآن والمعاهد التابعة لها ثم أُحكمت بالمقابلات عقيب ذلك والتحليل. فظهرت النتائج مستدلةً بالتحليلات والمقابلات بأن دار القرآن والمعاهد التابعة لها، تستطيع قبول هذا

التكامل المنهجي، وزيادةً على ذلك، فإن بعض الأساتذة قد طبّقوا التكامل المنهجي. وهذا دليل على أن هذه العملية يمكن تطبيقها لا محالة بشرط وجود المقرّر المنظّم ككتاب معيّن، وذلك لأن دراسة القراءات والتّفسير بشكل تكاملي أولى وأنفع للجميع وتوحيداً لمنهج الدّراسة.

#### الخلاصة

إن دار القرآن والمعاهد التابعة لها، لديهم القدرة في قبول وتطبيق هذا التكامل. ويُفهم من هذه الإجابة، أن الفرضية الصّفرية مرفوضة وهي ليس بإمكان دار القرآن والمعاهد التابعة لها قبول دراسة التّفسير والقراءات على شكل تكاملي، وقد ثبت عكسها وهي الفرضية البديلة: تستطيع دار القرآن والمعاهد التابعة لها قبول دراسة التّفسير والقراءات على الشكل التّكاملي

السؤال الرابع: كيف تعدّد الفروق بين المتغيرات المستقلة: (الجنس، والسنة الدراسية، والمدرسة السابقة، ونتيجة الامتحان). والمتغيرات التابعة (التصور، والتقييم، والإمكانية)؟ اعتماداً على المعلومات المتأبقة، يمكننا أن نلخص بعض الملاحظات عن الطلبة الذين يشاركون في الدّراسة بدار القرآن والمعاهد التابعة لها، وذلك بأنهم يطبقون في إدراك دراسة التّفسير والقراءات واللّغة العربيّة بناءً على التحليلات الإحصائية السّابق ذكرها، ومعظمهم من بلغ عمره فوق العشرينات، وذلك بسبب الشروط الخاصة بسن الطالب ومنها أن لا يتجاوز سبعة عشر عاماً، والطلبة المختارون هم من أقدم دراسة القراءات أصولاً وفضلاً، والتّفسير من الجلالين والمنير.

أجاب الباحث على هذا السؤال باستخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات (منوفا) (Manova)، من أجل دراسة الفروق التّوعيّة بين المتغيرات المستقلة (الجنس، والأعمار، ومكان الدّراسة، ونوع المدرسة) والمتغيرات التابعة (التّصور والتقييم والإمكانية). وبعد ما أمّ الباحث إجراء التحليلات على بيانات الدّراسة، ظهرت النتائج المتعلقة بالمتغيرات التابعة (التّصور، والتقييم، والإمكانية) بناءً على الجنس كما سبق ذكرها في الفصل الرابع. ويُفهم من ذلك أن مجموعة الجنس أكبر من النسبة ألفائية، وأن النتيجة تدلّ على أن الفرضية الصّفرية مقبولة، وهي لم توجد الفروق المتباينة في الجنس. وتعني هذه النتيجة أن متغيرات التّصور والتقييم والإمكانية

لم تتأثر بسبب الذكورة والأنوثة. وفي قولٍ آخر، إن الطلبة بغض النظر عن جنسهم يستطيعون إدراك المقاييس الثلاثة (التّصور والتّقييم والإمكانية).

ثم أتمّ الباحث إجراء التحليلات على بيانات مكان الدّراسة، وظهرت النتائج المتعلقة بالمتغيرات التّابعة (التّصور، والتّقييم، والإمكانية) بناءً على مكان الدّراسة على المقاييس الثلاثة. ويُفهم منها، أن مجموعة مكان الدّراسة أكبر من النسبة الفائية، وأن النتيجة تدلّ على أن الفرضية الصّفرية مقبولة، ولم توجد الفروق المتباينة مكان الدّراسة. وتعني هذه النتيجة أن متغيرات التّصور والتّقييم والإمكانية متساوية من خلال مكان الدّراسة: في المدن وخارج المدن. وفي قولٍ آخر، أن الطلبة بغض النظر عن مكان دراستهم يستطيعون إدراك المقاييس الثلاثة (التّصور والتّقييم والإمكانية).

ثم أتمّ الباحث إجراء التحليلات على بيانات نوع المدرسة، فظهرت النتائج المتعلقة بالمتغيرات التّابعة (التّصور، والتّقييم، والإمكانية) بناءً على نوع المدرسة أكبر من النسبة ألفائية، وأن النتيجة تدلّ على أن الفرضية الصّفرية مقبولة، ولم توجد الفروق المتباينة على نوع المدرسة على المقاييس الثلاثة. ويُفهم منها، أن متغيرات (التّصور والتّقييم والإمكانية) متساوية من خلال أنواع المدارس وفي قولٍ آخر، إن الطلبة بغض النظر عن أنواع مدارسهم يستطيعون إدراك المقاييس الثلاثة (التّصور والتّقييم والإمكانية).

اعتماداً على تحليل التباين متعدد المتغيرات التّابعة من (التّصور والتّقييم والإمكانية) بناءً على أعمار الطلبة، يُفهم منها، أن مجموعة أعمار الطلبة أكبر من النسبة ألفائية، وأن النتيجة تدلّ على أن الفرضية الصّفرية مقبولة، ولم توجد الفروق المتباينة بين أعمار الطلبة على المقاييس الثلاثة. ونعني بهذه النتيجة أن متغيرات التّصور والتّقييم والإمكانية متساوية بين أعمار الطلبة وفي قولٍ آخر، أن الطلبة بغض النظر عن أعمارهم يستطيعون إدراك المقاييس الثلاثة (التّصور والتّقييم والإمكانية).

#### الخلاصة:

إنّ الفرضيات البديلة تدلّ على أنّه لا توجد هناك فروق نوعية بين الطّلاب والطالبات بين المتغيرات المستقلة (الجنس، والأعمار، ومكان الدّراسة، ونوع المدرسة) والمتغيرات التّابعة (التّصور

والتقييم والإمكانية). ونفهم من ذلك، أن كل الطلاب والطالبات لديهم المقدرة الكافية في فهم وإدراك دراسة التفسير على الشكل التكاملي بغض النظر عن الجنس، والأعمار، ومكان الدراسة ونوع المدرسة.

• السؤال الخامس: هل توجد علاقات بين المتغيرات المستقلة: الجنس، والسنة الدراسية، والمدرسة السابقة، ونتيجة الامتحان والمتغيرات التابعة (التصور، والتقييم، والإمكانية)؟ يُستخدم تحليل الارتباط لبيرسون (Pearson Product-Momen) للإجابة عن أسئلة الدراسة، إذا ما كان هناك ارتباط بين المتغيرات التابعة (التصور، والتقييم، والإمكانية) والمتغيرات المستقلة (الجنس والمدرسة السابقة والأعمار ومكان الدراسة).

الارتباط بين التصور والإمكانية بناءً على الجنس والمدرسة السابقة والأعمار ومكان الدراسة

تحليل الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation) للعلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة و(التصور والتقييم) بناءً على الجنس (الطلاب والطالبات)، يدل على وجود العلاقة الإيجابية المتوسط بينهما. وأما العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة و(التصور والتقييم) بناءً على الجنس (الطلاب والطالبات)، إذا زاد التصور بين الطلاب، سوف يزيد قدر التقييم والإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وإذا نقص التصور بين الطلاب، سوف ينقص التقييم وهذا يدل على وجود العلاقة الإيجابية القوية. لذلك، نقبل الفرضيات البديلة وهي وجود العلاقة بين الجنس (المتغيرات المستقلة) والتصور والتقييم، والإمكانية (المتغيرات التابعة) ونرفض الفرضيات البديلة وهي عدم وجود العلاقة بينهما.

علاقة الارتباط بين المدرسة الثانوية الدينية الوطنية مع التصور والإمكانية، والمدرسة الثانوية الدينية الاتحادية، والمدرسة الثانوية الدينية المحلية، المدرسة الثانوية الدينية (تحت رعاية الحكومة) والمدرسة الثانوية الدينية الاستقلالية والمتغيرات التابعة (التصور والإمكانية).

تحليل الارتباط يدلّ على وجود العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة (التّصور والتّقييم، التّصور والإمكانية) للمدرسة الثانوية الدينية الوطنية ودرجة الارتباط وهذا يدلّ على أنه إذا زاد التّصور بين الطّلاب والطالبات من هذه المدرسة الثانوية الدينية الوطنية، سوف يزيد قدرة التّقييم والإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وإذا نقص التّصور سوف ينقص التّقييم والإمكانية. تحليل الارتباط يدلّ على وجود العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة (التّصور والتّقييم، والإمكانية) للمدرسة الثانوية الدينية المحلية. وهذه النتيجة تدلّ على وجود العلاقة الإيجابية القوية التّصور والتّقييم، والتّصور والإمكانية. ودرجة الارتباط تدلّ على أنه كلما زاد التّصور بين الطّلاب والطالبات من هذه المدرسة الثانوية الدينية المحلية، سوف يزيد قدر التّقييم والإمكانية بينهم للتكامل المنهجي.

ولقد نقص التّصور سوف ينقص التّقييم والإمكانية. تحليل الارتباط يدلّ على وجود العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة (التّصور والتّقييم) وبين (التّصور والإمكانية) للمدرسة الثانوية الدينية (تحت رعاية الحكومة)، وهذه النتيجة تدلّ على وجود العلاقة الإيجابية المتوسطة بينهما. ودرجة الارتباط تدلّ على أنه إذا زاد التّصور بين الطّلاب والطالبات من هذه المدرسة الثانوية الدينية (تحت رعاية الحكومة)، سوف ينقص التّقييم والإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وكلما نقص التّصور نقص التّقييم والإمكانية، لذلك، نقبل الفرضيات البديلة وهي وجود العلاقة بين أنواع المدارس (المتغيرات المستقلة) والتّصور والتّقييم، والإمكانية (المتغيرات التابعة) ونرفض الفرضيات البديلة وهي عدم وجود العلاقة بينهما.

علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة لمكان الدّراسة من خارج المدن وداخلها والمتغيرات التابعة (التّصور والتّقييم والإمكانية) للمدرسة الثانوية الدينية الوطنية ودرجة الارتباط يدلّ على وجود العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة (التّصور والتّقييم) وبين (التّصور والإمكانية) لمكان الدّراسة (في المدن)، وهذه النتيجة تدلّ على وجود العلاقة الإيجابية المتوسطة بينهما. ودرجة الارتباط تدلّ على أنه إذا زاد التّصور بين الطّلاب والطالبات في المدن، سوف يزيد قدر التّقييم والإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وإذا نقص التّصور سوف ينقص التّقييم والإمكانية. ثم تحليل الارتباط على العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة (التّقييم

والإمكانية) لمكان الدراسة (في المدن)، وهذه النتيجة تشير إلى وجود العلاقة الإيجابية القوية بينهما. ودرجة الارتباط تثبت أنه إذا زاد التقييم بين الطلاب في المدن، سوف تزيد الإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وإذا نقص التقييم سوف تنقص الإمكانية. تحليل الارتباط السابق يشير إلى وجود العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة (التصور والتقييم والتصور والإمكانية) لمكان الدراسة (خارج المدن)، وهذه النتيجة تبرهن وجود العلاقة الإيجابية المتوسطة بينهما. ودرجة الارتباط تثبت بأنه إذا زاد التصور بين الطلاب والطالبات خارج المدن، سوف يزيد قدر التقييم والإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وإذا نقص التصور سوف ينقص التقييم والإمكانية. ثم تحليل الارتباط للعلاقة الإيجابية للمتغيرات التابعة (التقييم والإمكانية) لمكان الدراسة (خارج المدن)، وهذه النتيجة تشير إلى وجود العلاقة الإيجابية القوية بينهما. ودرجة الارتباط تثبت أنه إذا زاد التقييم بين الطلاب خارج المدن، سوف تزيد الإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وإذا نقص التقييم سوف تنقص الإمكانية.

#### الخلاصة:

نقبل الفرضيات البديلة وهي وجود علاقة بين مكان الدراسة (المتغيرات المستقلة) والتصور والتقييم، والإمكانية (المتغيرات التابعة) ونرفض الفرضيات الصفرية وهي عدم وجود علاقة بينهما.

علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (أعمار الطلبة) والمتغيرات التابعة (التصور والإمكانية).

تحليل الارتباط يعزز وجود العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة (التصور والتقييم والتصور والإمكانية) للأعمار (٢١ سنة)، وهذه النتيجة تعزز وجود العلاقة الإيجابية القوية بينهما. ودرجة الارتباط تشير إلى أنه كلما زاد التصور بين الطلاب والطالبات ٢١ سنة سوف يزيد قدر التقييم والإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وإذا نقص التصور سوف ينقص التقييم والإمكانية.

ثم تحليل الارتباط على العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة وبين (التقييم والإمكانية) للأعمار (٢١ سنة)، وهذه النتيجة تبرهن على وجود العلاقة الإيجابية القوية بينهما. ودرجة الارتباط تعضد فكرة أنه إذا زاد التقييم بين الطلاب والطالبات للأعمار (٢١ سنة)، سوف تزيد الإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وإذا نقص التقييم سوف تنقص الإمكانية.

تحليل الارتباط يشير إلى وجود العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة (التصور والتقييم والإمكانية) للأعمار (أكثر من ٢١ سنة)، وهذه النتيجة تبرهن وجود العلاقة الإيجابية المتوسطة بينهما. كلما زاد الارتباط تدل على أنه كلما زاد التصور بين الطلاب والطالبات (أكثر من ٢١ سنة) زاد التقييم والإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وإذا نقص التصور سوف ينقص التقييم والإمكانية.

تحليل الارتباط على العلاقة الإيجابية بين المتغيرات التابعة (التقييم والإمكانية) للأعمار (من ٢١ سنة) وهذه النتيجة تشير إلى وجود العلاقة الإيجابية القوية بينهما. ودرجة الارتباط تدل على أنه كلما زاد التصور بين الطلاب والطالبات للأعمار (أكثر من ٢١ سنة) سوف تزيد الإمكانية بينهم للتكامل المنهجي. وإذا نقص التقييم سوف تنقص الإمكانية.

#### الخلاصة:

نقبل الفرضيات البديلة وهي وجود علاقة إيجابية بين أعمار الطلاب (المتغيرات المستقلة) وبين (التصور والتقييم، والإمكانية) (المتغيرات التابعة) ورفض الفرضيات البديلة وهي عدم وجود علاقة بينهما.

السؤال السادس: إلى أي مدى يمتد استخدام دار القرآن والمعاهد التابعة لها لعملية التكامل المنهجي في دراسة التفسير؟

وجه الباحث بعض الأسئلة التي تتعلق بإمكانية عملية التكامل المنهجي في دراسة التفسير في معاهدهم. وقد ظهرت النتيجة بأن التكامل المنهجي قد يُطبق في بعض المعاهد وقد لا يطبق في بعضها الآخر. لأن منهج دراسة التفسير تتعلق بالمحاضر نفسه. من أجل ذلك، فإن دار القرآن والمعاهد التابعة لها يلزمها أن تُقدّم أساتذة الذين يستطيعون تعليم التفسير والقراءات معاً

بشرط إجادتهم للغة العربية حتى تستوفي عمليّة التّكامل بين المنهجين في الفصل الرّابع وبشكل عام، وعليها أنّ تعدّ العدة لهذه العملية لأنّ الخريجين من معهد القراءات واللّغة العربيّة كثيرون، غنّى دار القرآن والمعاهد التابعة لها لم تنح لهم الفرصة للتّدرّيس أو لتأليف الكتب الخاصّة على التّكامل بين التّفسير وعلم القراءات وهم قادرون على ذلك.

الخلاصة:

إمكانية قبول دار القرآن والمعاهد التابعة لها الفرضيات البديلة لعملية التّكامل المنهجي في دراسة التّفسير.

السؤال السابع: ما هي الأسس العلمية للمناهج الدراسية المتعلقة بالجمع بين التّفسير والقراءات؟

اعتماداً على هذه الدراسة أظهرت النتائج استيلاء أسس العلوم الموجبة للتّفسير والقراءات من أهمّ الأسس المعنوية التي يتعلّق بها الطلبة. ومنها استيلاء اللّغة العربيّة بين الطلبة، والقراءات القرآنيّة تطبيقيّة، وأنّ التّكامل وقع على قواعد اللّغة العربيّة والقراءات القرآنيّة. وأنّ الطلبة من دار القرآن والمعاهد التابعة لديهم القدرة على ذلك مستنداً على نتيجة الامتحانات عند الفصل الثاني من مسح المعلومات اجمالية.

إضافةً إلى إدراك التقنيات اللّغوية والقراءات القرآنيّة من حيث التصريف والنحو، لأنّ البناء تزيد وتنقص وبهما يتعلّق المعاني، وأما الدراسات التي اطّلع عليها من حيث كيفية التّعلّق المسمّى بالأصول وتغيير الأشكال بالأحرى المسمّى بالقواعد، وقد تأكّد الباحث في الفصل الثاني ممّا يتعلّق بالكتب التفسيرية المتعلّقة بالقراءات، وعلى التّحديد منها في التّفسير استشهاداً بالأدلة من نصوص العلماء. وفي الفصل الثالث ممّا يتعلّق بدار القرآن والمعاهد التابعة لها من حيث الخلفية التاريخيّة لدراسة التّفسير والقراءات واللّغة. ومنها أيضاً، بناء الطلبة في الإدراك والحفظ، لأنّ اللّغة والقراءات كلاهما يشتملان على القواعد. والقواعد لا تتعلّق من الإدراك وحفظها معاً. والأمثلة على ذلك في الفصل الثاني، وأما في الفصل الرّابع يؤكّد الباحث هذه المناهج عند مقابلاته بالمهتمين. وأحرى، المهارة في استخدام القراءات مع تطبيقها عند

تفسير الآيات وبيان الكلمات، وذلك من تطبيق أصول القراءات وتغيير الأحرف في المواضع المعيّنة.

المبحث الثاني: توصيات الدراسة

وبعد انتهاء الباحث من هذه الدراسة والوصول إلى النتائج فإن الباحث يوصي بالآتي:

المطلب الأول: المقاصد لدار القرآن:

١. يجب أن تكون دار القرآن أساسًا لهذه العملية نظرًا إلى دروها العظيم في التحفيظ والتفسير وفي فتح القراءات، وعلى المؤسسة الأولى في بناء الأجيال القراءانية بماليزيا. وقد تقدمت لدار القرآن في طرازات المحفوظة إذ أصبح بإمكانها إصدار شهادات أكاديمية بينما نجد المعاملات المستقلة لا تمنح هذه الشهادات.

٢. إن مؤسستنا ارتقاء مستوى دار القرآن أمرٌ ضروريٌ جدًا ويتعيّن على دار القرآن الاطلاع به لتأكيد دورها في رفع مراكب التفسير الأخرى. وعلى دار القرآن هجر المقررات المعدّة من بعض القراءات التي لا تتواءم مع المنهج الحديث، بل عليها أن تعد المقررات الجديدة حتى لا توصف بالقرآن في مجال الدراسات الأخذ بالنقل من المؤلفات الأخرى لا سيما ما يتعلق بالقراءات والتفسير.

ومن أجل ضمان نجاح هذه المشروعات، ألقى المجلس لدار القرآن بتكوين مجلس أكاديمي لإعداد وتصميم مناهج متكاملة تفسر علوم القراءات وذلك يتلخص حول الأمور الآتية:

١. لا بد أن يكون أعضاء المجلس لإعداد المقررات المرروحة من ذوي القدرات الكبيرة والكفاءة العلمية العالية في التعليم والتفسير والقراءات واللغة العربية والشريعة الإسلامية. وذلك نظرًا لأهمية الموضوع وتداخل التخصصات.

٢. أن تكون عضوية المجلس مقصورة على الخبراء والأكاديميين فحسب وذلك لأهمية الأمر في مجال إعداد المناهج.

٣. توفير التكاليف المالية الكافية للطبع والتوزيع من قبل الحكومة وتحفيز المتخصصين وذلك لأن عملية الطبع والتوزيع تحتاج إلى تكاليف عالية كافية لا سيما إصدار الكتب العلمية الجديدة من حيث الأفكار والمضمون.

٤. مع المواد الموجودة حالياً وتسليمها إلى هذا المجلس، حتى يكون التكامل المنهجي مستوفياً مع تلك المواد، فلا يختلف بعضها عن بعض.

٥. وإذ يهدف التكامل المنهجي بين التفسير وعلم القراءات يجب على دار القرآن إعداد عدد من الدراسات والعمل حول هذا المشروع وذلك لأهمية التوضيح للمهتمين بهذه الدراسة، لا سيما المعاهد التابعة لها حتى لا يحدث الاختلاف بين دار القرآن والمعاهد التابعة لها (إمامة التفسير واحتوى الأكاديمي).

٦. ولما كان التكامل المنهجي، ولم تترأه اختلافات بين دار القرآن والمعاهد التابعة لها، فيستلزم على دار القرآن والمعاهد التابعة لها أن توكل هذه المهمة إلى لجنة تحقيق لتقرها حتى تتجنب النقد من قبل الجمهور من حيث المجال لا سيما الأكاديميين بالجامعات المالزية أو غيرها من البلدان.

وأخيراً، يستلزم على دار القرآن والمعاهد التابعة لها أن تصمم كتاباً خاصاً يتحدث عن التفسير والقراءات بشكل متكامل مع مقررات القراءات. مثلاً، إذا كان مقرر القراءات يدور بحثه حول سورة البقرة، فإنه لا يكون بحثاً عن سورة البقرة، ويضاف إليه كاملاً مفصلاً عن توجيه القراءات (مثلاً) من حيث عن قضية معاصرة متفقاً لمتطلبات الزمن.

المطلب الثاني: التوصيات للمعاهد التابعة لدار القرآن  
إن المعاهد التابعة لدار القرآن تلعب دوراً هاماً في إحياء مجال دار القرآن وتنفيذ التكامل المنهجي المقترح. والأني بعض الملاحظات التي تخص للمعاهد التابعة لدار القرآن  
كل المعاهد يلزمها أن تشارك مع دار القرآن في إيجاد هذا التكامل المنهجي. وقبل شروعاتهم في تحقيق التكامل بين التفسير وعلم القراءات، يلزمهم أولاً إدراك أهدافه وتصور هذا التكامل حتى لا تحدث أية تناقضات بين دار القرآن والمعاهد التابعة لها.

يجب على مديري المعاهد أن يحددوا ممثلهم للمشاركة مع دار القرآن بصفتهم مختصين في مادة التفسير. "لكل مجال رجاله" لذا يقترح الباحث إضافة مختصين في اللّغة العربيّة. حتى تتمكّن المعاهد من استقبال هذه المشروعات ومن تغيير طرق التدريس ومناهج الدّراسة.

المطلب الثالث: التوصيات لمعلمي التفسير والقراءات واللّغة العربيّة:

- على المعلمين تعزيز مهاراتهم في تدريس اللّغة العربيّة والقراءات إلى أقصى درجة وذلك لتأثيرهم على عمليّة التكامل المنهجي ويمكن تنظيم دورات قصيرة مكثفة.
- على المعلمين ذلك التكامل المنهجي بين التفسير وعلم القراءات حتى تكون عملية التدريس سهلة.
- ينبغي هذه الأهداف على المعلمين أن يساهموا بخبراتهم ومهاراتهم في هذا الجانب.
- وعلى المعلمين إدرار ما توصل إليه المشاركون في ورش العمل لهذا المشروع. ولو فرضنا أن التدريس لا يكون متكاملًا فهذه العملية ستبقى مشروعًا للتمني وليس واقعًا ملموسًا.
- يلزم دار القرآن المعاهد القائمة به أن تقيم دورًا كبيرًا في هذا المقام العظيم وينبغي عليها توسيع التفاسير على شكل الحلقات، خاصة للقرآن والقراءات. ولفهم القراءات على النحو التكاملي، وهذا يعني إتقان اللّغة العربية وانطلاقًا من هذا، سوف تفتح دراسة جديدة أخرى حول إتقان تدراك التكامل المنهجي بين التفسير وعلم القراءات.

المطلب الرابع: توصية للوزارة وقسم الشؤون الإسلامية:

- ينبغي على الوزارة وقسم الشؤون الإسلامية أن تقوم بمساعدة دار القرآن والمعاهد التابعة لها وتكوين لجنة من الخبراء لتصميم التفاسير حسب التكامل المنهجي بين التفسير وعلم القراءات. وذلك بجمع مهارات القراءات واللّغة العربيّة والتفسير.
- وينبغي على الوزارة وقسم الشؤون الإسلامية خاصة أن يسعى إلى مساعدة دار القرآن على إيجاد هذا المنهج للتفسير التكاملي لكي يكون التفسير المدروس فيها يتطرق إلى

ما يدرس الطلبة في القراءات. فهذا الأمر يعين الطلبة على اكتساب المهارات في القراءات.

ثم ارتقاء نظام الدراسة وأساتذتها حتى يتمكنوا من تدريس التفاسير على شكل التّكامل في الدراسة بهذا الشكل تحتاج إلى مهارة المعلم في بعض الفنون لا سيما اللّغة العربيّة والقراءات. وإن كان للمعلم حاذقاً للغة وغير حاذق للقراءات فلا يعينهم ذلك إلى هذا التّكامل.

- إن الدّراسات حول مادة القراءات وعلومها وإدخال بعض التحسينات في النظام الدراسي للقراءات يجب أن يوقف، وذلك بأن دار القرآن هي مركز التّعليم القرآني العظيم في ماليزيا وعلاوة على ذلك، فإنها تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية. وفي البلدان الإسلامية الأخرى، فإن الدّراسة حول القراءات كثيرة، بخلاف ماليزيا، لأنّ القرآن الذي قرأه كل من قلة المتفقهين في هذا المجال. ووجود الدّراسة حول القراءات حولها في ماليزيا من هذه المعاهد.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA  
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية  
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA